



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

القول المختار من الأقوال المختلفة في مذهب أبي حنيفة

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز (ابن عابدين)

١
رسالة في القول
المختار
من الأقوال المختلفة

٢٥٨٩
بلا

٥٩٨٦٨
ع

فقه هنف



طابع
دار
المطبع

الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

إله سألهم سأل عنه الرسالة معرفة القول
المختار من الأقوال المختلفة اذا تقارعه ما في
المتنوع والفتاوى فالمتقدم ما في المتنوع كما في
اتبع الوسائل وكذا يقدم ما في الشرح على ما في
الفتاوى من قضاء المنع في فصل الحبس من صرة
الفتاوى في كتاب القضاء ويأخذ القاضي بقول
أبي حنيفة على الإطلاق ثم يقول أبو يوسف
ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسد به زياد ولا
يجوز اذا لم يكفه بجهدها واذا اختلف مفتيان
أخذ بقول أفقرهما بعد أن يكونه أو رعاها من
تنوير الابصار في كتاب القضاء واذا كانت
المسئلة بين أبي حنيفة وصاحبيه فالمتقى
بالحيار إله شاء أفق يقول أبي حنيفة وإله شاء
أفقى بقولهما وإله كانه أحدهما مع أبي حنيفة
أو انفرد كل واحد منهم لا يجوز إله يفتى إلا بقول

قوله على الإطلاق فسر العلامة إله
عابديه في رد المحتار استدلال بصيغة السراجية
بقوله أي سواء انفرد وجهه في جانب أولاه
هكذا - هاشم -
أبي حنيفة

أبي حنيفة واذا عدم قول أبي حنيفة في
مسئلة اختلف فيها أبو يوسف ومحمد فالمتقى
بالحيار أفقى يقول إلهما شاء وأما المقلد
فليس له الأخذ بقول أبي حنيفة وقال
بعض السامع إله قول أبي حنيفة يترجم على
غيره سواء في ذلك المتقى والمقلد والفقير
اذا لم يكفه بجهدها يأخذ بقول أبي حنيفة ولا
يجوز أما يأخذ بقولهما إلا في المزارعة
والمعاملة لا تقاوم المتأخرين على ذلك
وإله كانه مع أبي حنيفة أحدهما حبيه يأخذ
بقولهما ولو فور الرأى واستجماع أدلة الصواب
بينهما وإله كانه اختلفا فهم اختلفا في عصر وزمانه
كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه
في زماننا لتغير أهوال الناس من صرة الفتاوى
في كتاب القضاء نقله عنه خزانة الفتاوى وهو
نقله عنه شرح الطحاوى وذكر في النوازل
عنه محمد بن سلمة كل شيء اختلف فيه الفقهاء
فقضى فيه القاضي نفذ قضاؤه وليس لقاضي
آخر إبطاله ولم يذكر خلافنا قال الفقير
أبو الليث وبه نأخذ من جامع الفصول في الفقه
الثاني كذا في مرامات المفتى قال

السيد الامام برهان الكركي رحمه الله والقاضي
المقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه
على الصحيح ومراد من قال بالنفاذ القاضي المجتهد
كما نص عليه المحققون ليس للقاضي المقلد
الاتباع مشهور المذهب ليس غيره اهـ وذكر
التمتاشي في فتاواه القاضي اذا حكم بالقول
الضعيف يتقوى بالحكم سالم يكسبه القاضي متوجهاً
من الحكم بالقول الضعيف اهـ كله منقول
من صهرة الفتاوى من كتاب القضاء وفي شرح
شرح الكثر لابن نجيم في باب دعوى الرجلين
من كتاب الدعوى نقل عنه جاء مع الفصول
ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج
من ذي اليد ادعى كل واحد من المدعيين انه في يده
فلو برهسه أحدهما يقبل ويكون الآخر خارجاً ولو
لا يبينه لهما لا يحلف واحد منهما اذا لم يثبت
كونه أحدهما فخصما للآخر اذ يصير خصماً باليد
ولم تثبت يد واحد منهما ولو برهسه أحدهما
على اليد وحكم به ثم برهسه على الملك لا تقبل
أخذ عيناته يد آخر وقال — أخذته من يده
لانه كملكه وبرهسه على ذلك تقبل لانه وإن كان
ذايد بحكم الحال لكنه لما أقرب قبضه منه فقد أقر
أن

أن ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو غصب
وزرعاً فادعى رجل أنزله وغصباً منه فلو
برهسه على غصبه وأحدث يده يكون هو ذا اليد
والزراع خارجاً وإن لم يثبت أحداث يده
فالزراع ذو يد والمدعى هو الخارج بيده
عقار أحدث الآخر عليه يده لا يصير به ذايد
فلو ادعى عليه أن أحدث اليد وكان بيده
فأنكر بحلفه اهـ وبه علم انه اليد الظاهرة
لا اعتبار بها تحت عبارة ابن نجيم رحمه الله تعالى

ادعياء ملكاً مطلقاً والعيون			
لم يورثها	أورثها نكاحاً	أورثها	في يد أحدهما
	واحد	وتاريخ	أو أورث أحدهما
		أحدهما	لا الآخر
		أسبقه	
يقضي للخارج	يقضي للخارج	عندها يقضي للخارج	عند أبي يوسف يقضي للخارج وعند محمد يقضي للخارج

ولو ادعى ملكاً مطلقاً فانه كانت العيون في يده
أحدهما فانه أورثاً سواء أوم يورثاً فهو للخارج

لأنه بينته أكثر اثباتاً وإبه أرحاً وأحدهما أسبقه
فهو لا سبقهما معه محمد قال لا يقبل بينة ذي اليد
فيقضى للخارج وإبه أرح أحدهما لا الآخر فنحن إلى
أبي يوسف يقضى للمورخ وعند محمد يقضى للخارج
وللاعبة للوقت أول الثامنة منه جامع
الفصول لمختصاً رجل

وقال في الهداية الحاصل أنه الخارج مع ذي
اليده لو ادعى ملكاً مطلقاً فالخارج أولى في كل
الصور إلا إذا برهنه ذواليد على النتائج أو سببه
تاريخه وقال في الثامنة منه المعارضة والرابع
عشره الاستدس فيه كما قال صاحب الهداية
انفردى اقتدى ولو برهنه خارج وذو يد على ملك
مطلقاً ووقت أحدهما فقط فالخارج أولى وعند
أبي يوسف ذوالوقت أولى ملحق بالآخر لو لم
يؤرخا أو أرح أحدهما أو استوى تاريخهما كان
الخارج أولى لأنه بينته تثبت غير الظاهر
والبينات للاثبات إبه ملك على الجمع البعريه
ادعى أنه لهذا العبد غاب عن منذ شهر وقال
ذواليد منذ سنة يقضى للدعي ولا يلتفت إلى
بينته المدعي عليه لأنه ما ذكره المدعي تاريخ مدة غيبة =
رجل

رجل ادعى داراً أو عقاراً أو منقولاً في يد
رجل ملكاً مطلقاً وأقام البينة على الملك المطلق
وأقام ذواليد بينة أيضاً أنه ملكه فبينته
الخارج أولى عندنا من الثلاثة وهذا إذا لم يذكر
تاريخاً وأما إذا ذكره وتاريخها سواء فكذلك
يقضى بينة الخارج وإبه كان تاريخ أحدهما
أسبقه يقضى لأسبقهما تاريخاً سواء كانه خارجاً
أو دايد وهو قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف
آخر وهو قول محمد وأولاً وعلى قول أبي يوسف أولاً
وهو قول محمد آخر للاعبة للتاريخ بل يقضى للخارج

العبد منه يده لا تاريخ ملكه فكانه في الملك
مطلقاً خالياً عنه التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ
لكنه التاريخ حالة الأفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة
فكانه دعوى صاحب اليد دعوى ملك مطلق كدعوى
الخارج فيقضى بينة الخارج منه الدرر والفر
وإذا علم أنه المدعي لو قال في دعواه أنه هذا العبد
ملكى أو لم منذ شهر وقد هرب مني وباقي المسئلة
على حالها فبينته ذي اليد أولى منه صهره الفتاوى
ومثليها أفترأ هذا بأولوية بينة الخارج بموجب
مسئلة الدرر على قول أبي حنيفة إبه كان التاريخ من طرف

وانه أرخ أحدها ولم يؤرخ الآخر فكذلك يقتضى
الخارج منه صرة الفتاوى في باب دعوى الرجلين
من كتاب الدعوى نقله الذخيرة حجة الخارج
في الملك المطلق أولى من حجة ذى اليد لأنه الخارج
هو المدعى والبيينة بينة المدعى بالحديث إلا
إذا أرخ ذواليد وتاريخ ذى اليد أسبقه لأن
لتاريخ غيره عند أى حنيفة في دعوى المطلق
المطلق إذا كان به الطريق وهو قول أبى يوسف
الآخر وقول محمد أولا وعلى قول أبى يوسف أولا
وهو قول محمد آخر لا عبرة له بل يقتضى الخارج منه الدرر
والفر في أول باب دعوى الرجلين برهن خارج
على ملك مطلقا مؤرخ وذو يد على ملك أقدم تاريخا
فالسابعه أولى لأنه أثبت أنه أول المالكين ولا
يتلقى الملك إلا من جنته منه الدرر والفر في محل المزبور
ادعى عينا ملكا مطلقا والميه في يد ثالث

إليه لم يؤرخا	أو أرخا تاريخا	أو أرخا وتاريخا	أرخ أحدها
يقتضى	واحد	أحدهما أسبقه	لا الآخر
عند أبي حنيفة	عند أبي حنيفة	عند أبي حنيفة	عند أبي حنيفة
عند محمد بن حنفية	عند محمد بن حنفية	عند محمد بن حنفية	عند محمد بن حنفية
عند أبي حنيفة	عند أبي حنيفة	عند أبي حنيفة	عند أبي حنيفة

ولم يؤرخا

ولم يؤرخا ملكا مطلقا والميه في يد ثالث ولم يؤرخا
أو أرخا تاريخا واحدا أو برهننا يقتضى بينهما استوائهما
في الحجة وإنه أرخا وتاريخ أحدهما أسبقه يقتضى
للسبقه ولو أرخ أحدهما لا الآخر فعند أبى حنيفة
لا عبرة للتاريخ ويقتضى بينهما نصفيه وعند أبى
يوسف للمؤرخ وعند محمد يقتضى له المطلق في الفصل
الثامه من جامع الفصوليه مانعا وكذا منه خلاصة
الفتاوى في الفصل الثالث عشر من كتاب الدعوى
يقتضى للسبقه لأنه أثبت الملك لنفسه في زمانه
لا ينافيه فيه غيره فيقتضى بالملك له ثم لا يقتضى
بعده لغيره إلا إذا تلقى الملك منه ومنه ينافيه
لم يتلقه الملك منه فلا يقتضى له به من محل المزبور

الخارجا له لو ادعى ملكا مطلقا ولم يؤرخا أو أرخا
سواء فهو بينهما أو أرخا وأحدهما أقدم فهو لاقتضى
على قول أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف آخر
وقول محمد أولا وعلى قول أبى يوسف أولا وهو قول
محمد آخر يقتضى بينهما ولا عبرة للتاريخ منه أو آخر
الفصل الثامه من الفصوليه وفي الثالث عشر
من دعوى البرازية وإنه كان تاريخ أحدهما أسبقه
فعندهما يحكم للسابعه خلافا لمحمد وكذا في الخلاصة =

ادعيا ملكا ارثا لأبيه والعميه في يد أحدهما

لم يورثا	أورثا تارخا	أورثا تارخا	أورثا أحدهما
واحد	أحدهما أسبقه	أحدهما أسبقه	للاآخر
يقضى للتارخ	يقضى للتارخ	يقضى للتارخ	يقضى للتارخ
الامامين	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ
الامامين	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ
الامامين	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ

ولو ادعيا ملكا ارثا لأبيه ام كانه العميه في يد
 أحدهما ولم يورثا او ارثا سوا يقضى للتارخ
 وانه ارثا وأحدهما أسبقه فهو لأسبقهما وعند محمد
 للتارخ لانه لا عبرة للتارخ هنا وانه أرخ أحدهما
 لا الآخر فهو للتارخ اجماعا وقيل يقضى للتارخ
 عند ابن يوسف منه جامع الفصوليه في الفصل

وفي فصل دعوى الملك بسبب منه قاض خا لم يقض بينهما اتفاقا
 ولا صلوة

الثامه اذا ادعيا الميراث كل واحد منهما يقول
 هذا لي ورثته منه أبى لو كانه في يد أحدهما فهو
 للتارخ والا إذا كانه تارخ ذى اليد أسبقه فهو أولى
 عند ابن حنيفة وابن يوسف رخصهما الله منه
 خلاصة الفتاوى في الفصل الثالث عشر منه
 كتاب الدعوى

ادعيا ملكا ارثا لأبيه والعميه في يد ثالث

لم يورثا	أورثا	أورثا تارخا	أورثا أحدهما
تارخا واحدا	أحدهما أسبقه	أحدهما أسبقه	للاآخر
يقضى للتارخ	يقضى للتارخ	يقضى للتارخ	يقضى للتارخ
الامامين	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ
الامامين	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ
الامامين	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ	عند محمد يقضى للتارخ

واذا ادعيا ملكا ارثا لأبيه فلو كانت العميه في يد ثالث

وفي الرابع عشر منه الاستدسية والثا
 العاديه فلو ادعيا عميه صاحب اليد الارث
 عند ابنه وادعيا تارخ مثل ذلك يقضى للتارخ في قول =

ولم يورخا اوارخا سواء فهو بينهما نصفاه لاستواءهما
في الجهة وانه ارخا واحدها اسبوع فهو لا سبقهما
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد في رواية
أبي حفص كما قال أبو حنيفة وفي رواية أبي سليمان

= في قوله ولوارخا وتاريخا أحدهما أسبوع قضى
للسبوع عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى
للتاريخ قال في غاية البيان نقله عنه المصنف فظاهر
زاده إذا ادعى ملكا بسبب بانه ادعى تلقى الملك
سنة اثنين بالميراث أو بالشرأ فالجواب فيه كالجواب
في الملك المطوع على التفصيل الذي ذكرناه وقد ذكرناه
العيه في الملك المطوع إذا كان في يد أحدهما
وارخا وتاريخا أحدهما أسبوع فعلى قول أبي حنيفة
وقول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد الأول ~
يقضى لاسبقهما تاريخا وعلى قول أبي يوسف الأول
وهو قول محمد الآخر يقضى للتاريخ مهلهما سنة فتقضى
عنه ببداية فادعاه ر فبرهه كل منهما على إرضه
سنة أبيه فلم يورخا اوارخا سواء فهو بينهما نصفاه
ولو كان تاريخا أحدهما أقدم فهو لا قدمهما على قول
أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر وهو بينهما
على قول محمد آخر وعلى قول أبي يوسف أولا أقول =
لا عبرة

لا عبرة للتاريخ في الدارث فيقضى بينهما نصفاه
وانه سبعة تاريخا أحدهما واربعة أرخا أحدهما الآخر
قضى بينهما نصفاه إجماعا لأنهما ادعيا تلقى الملك
سنة رجلية فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمؤرخ
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في أول الثامن
سنة جامع الفصولية ملخصا وقال محمد في رواية
أبي سليمان لا عبرة للتاريخ في الدارث فيقضى

= أقول الأصوب عندي انه لا يعتبر التاريخ في دهي
التلقى سنة اثنين مالم يورخ فيه تنقل الملك منه جهته
لانه لا تلقى منه جهته كما نحا وادعيا بانه تاريخ
ولوارخا ملك مورثهما يعتبر سبعة التاريخ وفاقا
ولهذا الموارخا ولوارخا أحدهما الآخر قيل هو بينهما
نصفاه عند أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف هو
المؤرخ وعلى قول محمد فهو للمؤرخ وقيل بينهما
وقال — أبو حنيفة أولا هو للمؤرخ ثم
رجع عنه وقال — لا عبرة بالتاريخ في تلقى
الملك سنة اثنين إذا أرخ أحدهما ملكه لا ملك
سنة تلقى منه جهته فكانه التلقى منه جهته ادعيا
الملك وأرخ أحدهما يقضى بينهما ويسقط
اعتبار التاريخ كذا هنا انتهى

فيقضى بينهما نصفيه وانه سبعة تاريخي أحدهما ٢
 لأنهما لا يدعيانه الملك لأنفسهما ابتداء بل مورثهما
 ثم بجرانه إلى أنفسهما ولا تاريخي الملك المورثيه
 فصار كما لو حضر المورثان وبرهننا على الملك المطلوب
 حتى لو كانه الملك المورثيه تاريخي يقضى لأبهما
 اهـ من الفصوليم في أول الثامنة فانه أقام أحدهما
 بينة أنه أباه مات منذ سنة وتركها ميراثا له ٢
 وأقام الآخر بينة أنه أباه مات منذ سنتيه وتركها
 ميراثا له ففي هذا الوجه خالف محمد في أوائل الرابع
 من دعوى التاتارخانية في أول دعوى الإرث
 من انقروى في كتاب الدعوى وذكر في الشرح
 وانه إذا ملك مورثهما يعتبر سبعة التاريخي
 في قولهم جميعا في الثامنة من العادة وكذا
 في الثالث عشر من دعوى الخلاصة ٢
 انقروى في دعوى الإرث من
 كتاب الدعوى ادعيا

وقال في الثاني من شهادات التاتارخانية فانه وقتنا
 وقال أحدهما كانه لأبي منذ ثلاث سنين مات وتركها
 ميراثا وقال الآخر كانه لأبي منذ سنتيه مات وتركها ميراثا
 يقضى لأبهما فيما روى هشام بن محمد من هشام بن أنقروى ٢

ادعيا ملكا ارثا لأبيه والعميه في أيديهما ٢
 لم يورثا أو أرخا تاريخي أحدهما أسبوعه
 تاريخا واحدا
 يقضى بينهما نصفان
 يقضى بينهما نصفان
 عند علمائنا الثلاثة يقضى
 للأسبوعين كان تاريخا واحدا
 للملك مورثهما وإن كان تاريخا واحدا
 لمورثهما عند محمد يقضى بينهما
 نصفان

ولو ادعيا ملكا ارثا فانه كانت السبع في أيديهما
 فكذلك الجواب في أول الثامنة من الفصوليم ملخصا
 ادعيا عينا شراء من اثنين والعميه في يد أحدهما
 لم يورثا أو أرخا تاريخا أحدهما أسبوعه
 تاريخا واحدا
 يقضى بينهما نصفان
 يقضى بينهما نصفان
 للأسبوعين كان تاريخا واحدا
 للملك مورثهما وإن كان تاريخا واحدا
 لمورثهما عند محمد يقضى بينهما
 نصفان

إذا ادعى تلقى الملك من رجله والدار في يد أحدهما
فانه يقضى للخارج سواء ارخا او لم يورخا او ارخ
احدهما ولم يورخ الآخر الا اذا كان تاريخ ذي اليد
من الخلاصة في الفصل الثالث عشر من كتاب الدعوى

وفي المبوط في باب اختلاف الأوصاف في الدعوى
انه كانه للدعيان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء
من رجل آخر والدار في يد المدعى عليه قضى بينهما ولو قضا
وقتيه كانه صاحب الأول أولى وفي المحيط اذا ادعى
الشراء من اثنين يقضى لاسبقهما تاريخا بل خلاف
وفيه أيضا انه في ظاهر الرواية يقضى لاسبقهما
وفي رواية عند محمد انهما اذا لم يورخا ملك البائع
يقضى بينهما نصفان اهـ من تحريات انقروى افندى وذكر
في التجريد لو ادعى الشراء من اثنين وارخا ملك البائع
يعتبر بالاجماع اهـ انه ادعى الشراء من اثنين قضى
بينهما نصفان الا اذا كانت الدار في يد أحدهما قضى
بالآخر وصاحب التاريخ لاسبغ في اختلاف البينات
في البيع والشراء من دعوى المحيط للرسخى وفي
بالشراء كل منهما من رجل أو من واحد وارخا واحدهما أسبقه
تاريخا فالأسبق أولى من الفصول الخارجية وذو اليد اذا
ادعى تلقى الملك من جهة اثنين يكمل الخارج الا اذا أسبقه تاريخ ذي اليد
وفي البرازية

وفي البرازية عبد في يد رجل برهه رجل على
انه كانه لفلان اشتراه منه منذ عشرة أيام
وبرهه ذو اليد على انه كانه لآخر اشتراه منه
منذ شهر بكذا وسماء قال — الثاني في قوله
في قوله الثاني هو لاسبقهما تاريخا وهو ذو اليد
وقال — محمد في قوله الآخر هو للمدعى وعلى
قياس قول محمد اوله هو لذى اليد لانه اسبقهما
تاريخا وعلى قياس قول الثاني اوله هو للمدعى
اهـ اقول — فعلى هذا ينبغي ان يقضى
للسبقهما تاريخا كما لو ادعى الشراء من واحد لانه
الحصل بظاهر الرواية اولى الا انه يخالف لما
ذهب اليه الزيلعي من ترجيح البينات لفانهم
البغدادى من كتاب البيوع

ادعى شراء من اثنين والصحيح في أيديهما

لم يورخا	ارخا تاريخا	ارخا وتاريخ	ارخا أحدهما
واحد	أحدهما أسبق	أحدهما أسبق	للاخر
تقضى	تقضى	تقضى	تقضى
للمدعى	للمدعى	للمدعى	للمدعى

وفي الرابع من دعوى صاحب اليد تلقى
الملك من جهة غيرهما من دعوى المخطأ انه ادعى
تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا او ارخا
وتاريخهما على السواء يقضى بالبيع بينهما وكذلك
اذا ارخا احدها دون الآخر يقضى بينهما بالدار
وام ارخا وتاريخ احدها أسبق يقضى لاسبقهما
تاريخا وانه ادعىا تلقى الملك من اثنين فكذلك
الجواب على التفصيل الذي ذكرنا اذا ادعىا
التلقى من جهة واحدة من افتروى من آخر
دعوى الشراء والبيع من كتاب الدعوى
ادعىا الشراء من اثنين والبيع من يد ثالث

لم يؤرخا	أو ارخا تاريخا	أو ارخا وتاريخ	او ادعىا أحدها
واحد	أحدهما أسبق	أحدهما أسبق	لا الآخر
يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان
وإن كان صاحب اليد قد يفتقر	وإن كان تاريخ أحدهما أسبق	وإن كان تاريخ أحدهما أسبق	وإن كان تاريخ أحدهما أسبق
وإن كان تاريخ أحدهما أسبق	وإن كان تاريخ أحدهما أسبق	وإن كان تاريخ أحدهما أسبق	وإن كان تاريخ أحدهما أسبق

ولو ادعىا

ولو ادعىا الشراء من اثنين والدار في يد ثالث
فانه لم يؤرخا أو ارخا وتاريخهما على السواء
قضى بالدار بينهما من افتروى من دعوى البيع
والشراء من كتاب الدعوى نقلا عن الرابع من
دعوى التنازع خاتمه وان اذا ادعىا
الشراء من اثنين وادعىا الشراء وتاريخ أحدهما
أسبق روى عنه محمد انهما اذا لم يؤرخا ملك
البائعين قضى بينهما نصفان كما في الميراث من
افتروى في المحل المزبور نقلا عن التنازع خاتمه
لانهما يثبتانه الملك لبائعيهما ولان تاريخ الملك
البائعين فتاريخه للملك لا يقدر به وصار كأنهما
حضرنا وبرهنا على الملك بتاريخ فيكون بينهما
في أول الفصل الثامن من جامع الفصولية قال
في أواسط الفصل الثامن اقول ان
الأصوب هو انه لا يعتبر سبوق التاريخ في صورة
التلقى من اثنين اذا لا تاريخ لا ابتداء البائعين
فتاريخ المشتري لا يقدر به مع تعدد البائع فصار
كأنهما حضرا وبرهنا على مطلق الملك بتاريخ
انتهى من الفصولية

الحاكمية المحررة تاريخا

ادعىا عينا شرا من واحد والعين في يد ثالث

لم يؤرخا	أو أرخا تاريخا	أو أرخا	أو أرخا
واحد	أحدهما أسبوعه	أحدهما	للاخر
يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان

وإن ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا
سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحق وإن
أرخا وأحدهما أسبوعه يقضى لاسبقهما وإن أرخ
أحدهما لالاخر فهو للمورخ اتفاقا من الفصول
في أول الفصل الثامن مخصصا ولو ادعى الشراء
والدار في يد ثالث لم يدعى كل واحد منهما الشراء

للافتاوت به أنه يكون ذلك الواحد صاحب
اليدين غيره من شئ زاده على الوقاية ولو بره
الخارجان على الشراء من واحد فلم يؤرخا أو أرخا
سواء فهو بينهما ويخير كل منهما إن شاء اخذ نصفه =
من ذي اليد

من ذي اليد أو ادعى من غير ذي اليد فهو بينهما
نصفان هذا إذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا
وإن أرخا وتاريخ أحدهما أسبوعه فاسبقهما
تاريخا أولى بالاجماع وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ
الاخر يقضى لصاحب التاريخ من الفصل الثالث
عشر من دعوى الخلاصة ولو كان المبيع في يده
بائنه فبرهه أحدهما على الشراء وإنه قبضه منذ
شهر وبرهه الاخر على الشراء وإنه قبضه منذ
عشر أيام فذو الوقت الأول أولى في أواسط
الثامن من الفصول

لم يؤرخا	أو أرخا تاريخا	أو أرخا تاريخا	أو أرخا
واحد	أحدهما أسبوعه	أحدهما أسبوعه	للاخر
يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان	يقضى بينهما نصفان

= بنصف الثمن أو تركه فلو قضى بينهما فإلى أحدهما ليس
للاخر الا نصفه إلا أنه ياتي أحدهما قبل الحكم فللاخر أن يأخذ
كله بكل ثمنه انتهى من جامع الفصول

وان ادعى الشراء من واحد والعينه في أيديهما فهو
بينهما إلا اذا ارخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ
يقضى لاسبقهما منه جامع الفصوليه في أو الفصل
الثامه مخلصا اذا ادعى تلقى الملك منه جهة واحد
ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخها على السواء يقضى
بالعين بينهما وكذلك اذا ارخ أحدهما دون الآخر
يقضى بينهما وانه ارخا وتاريخ أحدهما أسبق
يقضى لاسبقهما تاريخا في الرابع منه دعوى
المحيط في نزع دعوى صاحبه اليد تلقى الملك
من جهة غيرهما وفي باب اختلاف البيئات في البيع
والشراء من دعوى المحيط انه كانه المبيع في أيديهما
يقضى بينهما في الفصول إلا اذا ارخا وتاريخ
أحدهما أسبق وفي غايته البيانه نقلا عنه مبسوط
خواهر زادة انه كانه العين في أيديهما انه لم يؤرخا
أو أرخا سواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى
بينهما نصفيه أما في الأوليه فلا شك فيه
وأما اذا ارخ أحدهما دون الآخر فكذلك
يقضى بينهما نصفاه لانه لا عبرة للتاريخ
حالة الانفراد اذا كانه العين المؤرخ يد معاينه
الديري انه لو كانه في يد أحدهما فأرخ الخارج
لا يكون لتاريخ أحدهما عبرة لا يقضى يد ذي اليد
بالاحتمال

بالاحتمال فكذا لا يكون لتاريخ أحدهما عبرة
اذا كانه في أيديهما حتى لا يقضى ما ثبت منه
يد الآخر في النصف واذا لم يكن للتاريخ حالة
الانفراد عبرة بمقابلة اليد صارا وجود التاريخ
وعدمه بمنزلة ولو عدم يقضى بالدار بينهما
نصفاه منه لها منه القروي في أول دعوى
الشراء والبيع من كتاب الدعوى ولو كانه العين
في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل منهما
مدعى فيما في يد صاحبه ومدعى عليه فيما في يده
في أو آخر الفصل الثامه من الفصوليه انه كل
واحد من صاحبي اليد ذويد في نصفه خارج
في النصف الآخر فحكمها حكم ذي اليد مع الخارج
وقد مر من الفصوليه في المحل المذكور بعده
المسئلة بأسطر

ادعى عينا شراء من واحد والعين في يد أحدهما
لم يؤرخا أو أرخا تاريخا أو أرخا وتاريخا أو أرخ
واحد أحدهما أسبق أحدهما
يقضى لذي اليد يقضى لذي اليد يقضى لاسبقهما يقضى لذي اليد

وان ادعيا وانه ادعيا الشراء منه واحد والعميد في يد
 أحدهما فهو لذي اليد سواء أرفع أو لم يرفع الا اذا
 ارخا وتاريخ الخارج أسبوعه يقضى للخارج في أول
 الفصل الثامن من الفصولية فلو ادعى الخارج ~
 وذو اليد بسبب بمعه شراء وارث وشبهة فلا
 يخلو اما انه يدعيا تلقى الملك منه جهة واحد او
 منه جهة اثنين فلو ادعيا منه جهة واحد وبرهنا
 حكم لذي اليد لو لم يورخا او ارخا سواء فلو ~
 ارخا وتاريخ أحدهما أسبوعه فهو أولى ولو أرفع
 أحدهما فهو اليد أولى اذ وقت السكت محفل
 فلا يفتق قبضه بشكل في اواسط الفصل الثامن
 من جامع الفصولية يس اجمعوا انه التاريخ

قال غانم البغدادي وهو المعتبر المفق به وعليه
 الكتب المعتبرة مثل الزيلعي والهداية وقاضي خان
 اه ~ ولذي يدايه لم يورخا أي لم يذكر تاريخا
 لكنه في يد أحدهما فهو أولى لأنه تمكنه منه قبضه
 يد على أسبوعه شرائه أو أرفع أحدهما ~
 يعني انه المدعى كذبت يدايه أرفع أحدهما
 لأنه التاريخ حالة اللانفراد غير معتبر فتبقى اليدالة
 على أسبوعه الشراء دور وغرد في دعوى الرجلين ~
 وذو اليد

وذا اليد لو اثبتا الشراء منه واحد وأرفع ~
 أحدهما للآخر فذا التاريخ أولى فشر ذو اليد
 وتاريخ الخارج في حقه مخبره والقبضه في حقه
 ذي اليد معاينه وهو دليل على أسبوعه عقد ~
 والمعاينه اقوى من الخبر الا اذا ارخا وتاريخ
 الخارج أسبوعه يحكم للخارج في اواسط الفصل ~
 التاسع من الفصولية بعد المسئلة المذكورة ولو
 برهنه منه ليس بيده انه قبضه منذ شهر وبرهنه
 ذو اليد على قبضه بهد توقيت فالمبيع له اذ
 يده في الحال تدل على أسبوعه قبضه وقد ثبت له
 التاريخ ضمنا ولا يدري انه قبل قبضه الخارج
 او بعده فلفت البيِّنات وترجع ذو اليد بيده
 القائمة في الحال في اواسط الفصل التاسع من
 الفصولية عقيب هذه المسئلة المنقولة رجل
 في يده دار اقام رجليه كل واحد منهما البيينة
 انه اشتراها من ذي اليد بكذا أو نقد الثمن وهو
 ينكر دعواها فانه القاضي يقضى بينهما وانه لم يورخا
 والدار في يد أحدهما فصاحب اليد أولى وانه ~
 أرفع أحدهما وللآخر يد فصاحب اليد أولى
 من دعاوى قاضي خان في فصل دعوى
 الملك بسبب

ادعيائنا أحدهما ملكاً مطلقاً والآخر تاجاً والعين في يد تال			
لم يؤرخا	أو أرخا تارخا	أو أرخا تارخا	أو أرخ
واحدًا	أحدهما أسبقه	أحدهما أسبقه	لا الآخر
يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج

ادعيائنا أحدهما ملكاً مطلقاً والآخر تاجاً والعين في يديهما			
لم يؤرخا	أو أرخا تارخا	أو أرخا	أو أرخ
واحدًا	أحدهما أسبقه	تارخا	أحدهما
لا الآخر	لا الآخر	لا الآخر	لا الآخر
يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج

ادعيائنا أحدهما ملكاً مطلقاً والآخر تاجاً والعين في يد أحدهما			
لم يؤرخا	أو أرخا تارخا	أو أرخا تارخا	أو أرخ
واحدًا	أحدهما أسبقه	أحدهما أسبقه	لا الآخر
يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج	يقضى لصاحب التاج

وفي باب دعوى الرجلين من الدرر والنفر ولو
برهه أحدهما من الفارج وذو اليد على الملك الظاهر
والآخر على التاج فذو التاج أولى وفي الباب
المربور من الملقى ولو برهه على الملك والآخر
على التاج فهو أولى وكذا لو كانا خارجيه
وفي باب ما يدعيه الرجلان من شدة الجمع لا بين
الملك ولو أقام أحد المدعيين بينه على الملك
والآخر على التاج قدم صاحب التاج سواء كان خارجياً
أو داخلياً لأنه صاحب التاج ثبت أولية الملك

فقد ملكه الغير الا بالتلفق منه اه وقال
ابو السعود العمادى في تحريراته قد علم من هذه
النقول انه لا فرق في اولوية صاحب النتاج بين
انه يكون الميم في يدها او في يد ثالث فانه كان
الميم في يدهما فكذلك صاحب النتاج اولى لانه
كل واحد من صاحبي اليد ذوى نصفه وخارج
في النصف الآخر فتكسرها كحكم ذى اليد مع الخارج
والخاص انه اذا برهن المدعي انه احدثها على الملك
المطلوع والآخر على النتاج يقدم بينة النتاج
سواء كان الميم في يدها او في ايديهما او
في يد ثالث كما بيده في الاصول اه وقال
في البحر الرائق الفقهاء اطلقوا هذه العبارة
وهي قولهم يقدم بينة النتاج على بينة الملك
المطلوع فمثل ما اذا ارخا واستويا او سجد احدهما
او ارخا احدهما او لم يؤرخا اصدلا ثم قال
وللاعتبار بالتاريخ مع النتاج الا انه ارفع تاريخا
مستقيلا اه والنتاج بكسر النون بمعنى ظهور

لم يوافق التاريخ سنة المولود في دعوى

النتاج بكونه التاريخ مستقيلا ويشترى اظهار كذب
المورخ في دعواه لانه يثبت الاستحقاق وانه اعتبر
الحمل

الحمل بالولادة من الحيوان والانسان والمراد
بكونه التاريخ مستقيلا في دعوى النتاج عدم
موافقة التاريخ لسنة المولود كذا حرره اية الكمال
اه ودعوى النتاج دعوى سبب الملك بالولادة
في ملكه لانه سبب الملك نوعا احدثها لانه
تكرره والثاني سبب بملكه تكرره فحاله بملكه
تكرره فهو النتاج لانه وقوع النتاج في الخارج
مرتبه محال يعني لا يتصور عود الولد الى بطنه اتمه
ثم يجتمع مرة اخرى فاذا كان الامر كذلك الولد
لا يعاد ولادته بعد الولادة مرة اخرى ونحوه
من النتاج كذلك لا يعاد ولا يرفع مرة اخرى بعد
نقضه فليكونه نحو النتاج كما صرح به في المصنفات
اه فدعوى النتاج دعوى مال لا يتكرر كما صرح
به قاضى خانه في آخر دعوى المنقول ودعوى
النتاج دعوى اولية الملك كما ذكر في آخر الفصل
الثامن من الفصول فيكونه كل دعوى مال لا يتكرر
منه دعوى اولية الملك كالنتاج وعلى هذا اتفاق
الائمة الفحول في الفروع والاصول كما حققه خيرى

في الاستحقاق يقتضى امكان تكرار المولود فهو محال فيكونه
الاعتبار في الاستحقاق محال حرره خيرى ناده اه

خبري زادة فكل سبب للملك من المتاع مما لا يتكرر
يعنى لا يعاد ولا يوضع مرة اخرى بعد نقضه فهو
في معنى النتاج ودعوى الملك بهذا السبب كدعواه
بالنتاج فانه مثله في عدم التكرار فحكمه كحكمه
في جميع احكامه وأما كل سبب للملك من
المتاع مما يتكرر يعنى يعاد ويضع مرة اخرى بعد
نقضه فهو لا يكون في معنى النتاج بل يكون في منزلة
الملك المطاع كما صرح به في المحيط والمبسوط
والزيلي والظهيرية وغيرهم اهـ مثال ما لا يتكرر
كنسيج ثياب قطنية او كتانية لا تنج إلا مرة
فنج ثوب قطعه او كتانه سبب للملك لا يتكرر
فهو كالنتاج فلما اقام خارج وذو يد على انه هذا
الثوب ملكه وانه نجع عنده في ملكه كان
ذو اليد أولى كما في الثانية والبرازيه وغيرها
اهـ وكحب اللبم فحب لبم سبب للملك لا يتكرر
فهو كالنتاج فلو برهن كل من خارج وذو يد على
انه هذا اللبم له حلب في ملكه كان ذو اليد أولى
كما نقله شارح الملتقى وجرى عثمان افندي
ومثال ما يتكرر كالمنطقة المصنوعة من الذهب
والفضة وغيرها كالبناء والشجر المفروس والبرية
المزروع وسائر الجيوب ونحوهم مثلاً فهو مما يتكرر
ويعاد

ويعاد بعد النقص مرة اخرى فلو برهن كل من
خارج وذو يد على منطقة صنع في ملكه وانه الشجر
المفروس له غرس في ملكه وانه البرية زرعه من
الجيوب المملوكة له كان الخارج أولى لاحتمال انه
الخارج فعلى أولادهم غضب ذو اليد منه ونقضه
وفصل ثانياً فيكون ملكاً له بهذا الطريق فلم يكن
في معنى النتاج بل يكون بمنزلة الملك المطاع
كما ذكره ابنه الملك على المجمع فانه الذهب المصنوع
والفضة المصنوعة والبناء ينقض ويعاد ثانياً
والشجر يفرس ثم يقطع من الأرض ويفرس ثانياً
والجيوب تزرع ثم يفرس الثراب فقبح الجيوب
ثم تزرع ثانياً وكذلك المصحف الشريف مما يتكرر
فلو اقام كل من خارج وذو اليد البينة انه مصحفه
كتب في ملكه فانه يقضي به للمدعى لأنه الكتابة
مما يتكرر ثم يمحى ثم يكتب كما في دعوى المنقول
منه قاض خاتمه اهـ وفي الخلاصة في الثالث
عشر من الدعوى وفي الدرر من باب دعوى الرجلين
من كتاب الدعوى واما شكل انه محال يتكرر
او مما يتكرر كالسيف فمنه ما يضرب مرتين ومنه
ما يضرب مرة واحدة فيرجع إلى اهل الخبرة يعنى
يسأل علماء الصياغة لأنهم اعرف به انه قال انه

يضرب مرتبة يقضى للمدعى وانه قالوا يضرب مرة
يقضى لدى اليد فانه اشكل عليهم يقضى للخارج
وفي الوجهين للرخي وانه كان شكلاً فالأصح
انه ملحق بالنتاج تمت النقول
ادعيا عيناً نتاجاً والعين في يد ثالث
لمؤرخاً - انه ادعيا الملك بسبب عملهما فيما
لا يتكرر منه المتاع يقضى به بينهما نصفاه ~
وانه ادعيا الملك بسبب الولادة منه الحيوان ~
والرفيعه يقضى به بينهما نصفاه

أو أرخا نازحاً واحداً - انه ادعيا الملك
بسبب عملهما فيما لا يتكرر منه المتاع يقضى به
بينهما نصفاه ولا يعتبر التاريخ فيه وانه ادعيا
الملك بسبب الولادة منه الحيوان والرفيعه انه
وافقه سنة المولود للوقت الذي ذكرنا قضى به بينهما
وانه لم يوافق بل اشكل عليهما قضى به بينهما كذلك
نصفاه وانه خالف سنة للوقت الذي ذكرنا
بطلت البيئتان عند البعصه ويقضى به بينهما
عند البعصه وهو الأصح على ما قاله الرزيلي ~
وحققه صاحب الدرر

أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق - انه ادعيا
الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر منه المتاع يقضى به
بينهما

بينهما نصفاه ولا يعتبر التاريخ فيه وانه ادعيا
الملك بسبب الولادة منه الحيوان والرفيعه انه
وافقه سنة المولود لتاريخ أحدهما قضى به له
وافقه سنة وقته وانه لم يوافق بانه اشكل عليهما
يقضى به بينهما نصفاه وانه اشكل على أحدهما ~
قضى به له اشكل عليه وانه خالف سنة للوقت
بطلت البيئتان عند البعصه ويقضى به بينهما
عند البعصه وهو الأصح على ما قاله الرزيلي وحققه
صاحب الدرر وانه خالف سنة المولود لأحد
الوقتية قضى به للآخر

أو أرخ أحدهما لا الآخر - انه ادعيا الملك
بسبب عملهما فيما لا يتكرر منه المتاع يقضى به ~
بينهما نصفاه ولا يعتبر التاريخ فيه وانه ادعيا
الملك بسبب الولادة منه الحيوان والرفيعه انه وافقه
سنة المولود لتاريخ المؤرخ قضى به للمؤرخ
وانه لم يوافق بانه اشكل عليهما يقضى به بينهما نصفاه
وانه خالف سنة لوقت المؤرخ يقضى به له لم يؤرخ
لانه اذا كان سنة الدابة مخالفاً لأحد الوقتية
وهو اشكل في الوقت الآخر قضى به له اشكل عليه
وهو لم يؤرخ
ادعيا عيناً نتاجاً والعين في أيديهما

لم يؤرخا - انه ادعى الملك بسبب عملها فيما
لا يتكرر منه المتاع يقضى به بينهما نصفاه وان
ادعى الملك بسبب الولادة منه الحيوان والرقيع
يقضى به بينهما نصفاه

أو أرخا تأرخا واحدا - انه ادعى الملك بسبب
عملها فيما لا يتكرر منه المتاع يقضى به بينهما نصفان
ولا يعتبر التاريخ فيه وانه ادعى الملك بسبب
الولادة منه الحيوان والرقيع انه وافق سنة المولود
للموقت الذي ذكرنا يقضى به بينهما وانه لم يوافق به
اشكل عليهما يقضى به بينهما كذلك نصفاه وانه
خالف سنة للموقت الذي ذكرنا بطلت
البينتان عند البعصه ويقضى به بينهما عند البعصه
وهو الاصح على ما قاله الزيلعي وحقيقه صاحب
الدرر

أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق - انه ادعى
الملك بسبب عملها فيما لا يتكرر منه المتاع يقضى
به بينهما نصفاه ولا يعتبر التاريخ فيه وانه ادعى
الملك بسبب الولادة منه الحيوان والرقيع وان
وافق سنة المولود لتاريخ أحدهما يقضى به له
وافق سنة وقته وانه لم يوافق به اشكل عليهما
يقضى به بينهما نصفاه وانه اشكل على أحدهما يقضى
به له

به له اشكل عليه وانه خالف سنة للمقتين
بطلت البينتان عند البعصه ويقضى به بينهما
عند البعصه وهو الاصح على ما قاله الزيلعي وحقيقه
صاحب الدرر وانه خالف سنة المولود لأحد
المقتين يقضى به للأخر

أو أرخ أحدهما لا الآخر - انه ادعى الملك
بسبب عملها فيما لا يتكرر منه المتاع يقضى به بينهما
نصفاه ولا يعتبر التاريخ فيه وانه ادعى الملك
بسبب الولادة منه الحيوان والرقيع انه وافق
سنة المولود لتاريخ المورخ يقضى به للمورخ وانه
وانه لم يوافق به اشكل عليهما يقضى به بينهما نصفان
وانه خالف سنة للموقت المورخ يقضى به
له لم يؤرخ اه لأنه اذا كان سنة الدابة خالفا
لأحد المقتين وهو اشكل في الوقت الآخر يقضى به به
له اشكل عليه وهو لم يؤرخ وفي آخر الفصل
الثامن منه الفصولية التاريخ في المتاع لمفعلى
كل حال أرخا سواء او مختلفين أو لم يؤرخا او
أرخ أحدهما فقط اه برهيم الخارجاه على المتاع
فلو لم يؤرخا أو أرخا سواء أو أرخ أحدهما الآخر
فهو بينهما فقد المزمع فلو أرخا وأحدهما أسبق
فلو وافق سنة لأحدهما فوله لظهور كذب الآخر

ولو خالفها أو أشكل فهو بينهما لأنه لم يثبت
الوقت فكانها لم يؤرخا وقيل فيما خالفها بطلت
البينات لظهور كذبهما فلا يقضى لهما اهـ
جامع الفصول فيه فربما في وسط الفصل الثامن وأعلم
أنه إذا تنازعا في دابة وبرهنا على الساج عند
أو عند بآله ولم يؤرخا يحكم بها لذي اليد لأنه كانت
في يد أحدهما أو يحكم لهما أنه كانت في أيديهما أو في يد
ثالث لما ذكره الزليعي اهـ
وفي الثاني عشر منه دعوى التتارخانية وانه
أرضا سواء ينظر إلى سيق الدابة أم كان موافقا
لوقت الذي ذكر يقضى به بينهما وإن أرخا وتنازع
أحدهما أسبوعه قضى لصاحب الوقت الذي سيق الدابة
عليه اهـ يعني قضى له وافقه سزا وقته وإن أرخ
أحدهما ولم يؤرخ الآخر وافقه سيق الدابة لوقت
المؤرخ قضى به للمؤرخ أيضا لأنه إذا كان أحدهما
أسبوعه قضى به له وافقه سزا وقته فإذا كان الآخر
كذلك لم يرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان وقت
المؤرخ مبرها لعدم ذكر التاريخ فانه فرسه المؤرخ سا بقا
أو غير سا بقه لتقيم على صورة مسألة أسبوعه أحدي
التاريخين وفي ذلك قضى له وافقه سزا فوسنا
كذلك قضى للمؤرخ لموافقة تاريخه سزا وانه فرسه
المؤرخ

المؤرخ ما وبالفير المؤرخ قضى للمؤرخ أيضا
لأنه في موافقه غير المؤرخ سزا فلا يعارضه
لموافقة المؤرخ كذا حققه جوي زادة ٧
في تخميراته اهـ ولا فرق للقضاء له وافق
سزا به أنه تأويل الدابة في يد أحدهما أو في يدهما
أو في يد ثالث لأنه المعنى لا يختلف وإن
خالف سببها للموقف أو أشكل يقضى به بينهما
انه كانت في أيديهما أو في يد ثالث وانه كانت
في يد أحدهما قضى به لذي اليد كما حققه صاحب
الدرر فقلنا مع الزليعي وأيد بقوله وهو الأصح
اهـ ثم أعلم أنه إذا كان سيق الدابة مخالفا
للموقف أما إذا كان سيق الدابة مخالفا لأحد الوقتين
وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب
الوقت الذي سيق الدابة عليه كما ذكره
في الثاني عشر منه دعوى التتارخانية اهـ
هذا إبه أرضا وانه يرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر
وكان سيق الدابة مخالفا لتاريخ المؤرخ يقضى
له لم يؤرخ لأنه بالطريق الأولى في أنه يكون مشكلا
على من لم يؤرخ لأنه لم يؤرخ إبهم وقته فحققه
الاشكال بينه وبين سيق الدابة بالطريق
الأولى فيقضى بالدابة له أشكل عليه سيق الدابة

وهو من لم يؤرخ كذا حقه جوى زادة في تحرياته
 اه وان ارغ أحدها ولم يؤرخ الآخر وكانه
 سين الدابة مكل عليها قضى بينهما كما في الثاني
 عشر والثالث عشر من دعوى التارخانية اه
 هذا اذا كانت الدابة في أيديهما أو في يد ثالث
 وأما اذا كانت في يد أحدهما قضى بالذي اليدان
 أرغ أحدها ولم يؤرخ الآخر وكانه سين الدابة
 مكل عليها كما حقه جوى زادة في تحرياته
 اه والمراد من المخالفة بين السنة والوقتية كونه
 الدابة أكبر من الوقتية أو أصغر منها كما في الثاني
 عشر من دعوى المحيط وفي عبارة دعوى التهمة
 في فصل فيما يترجح به أحد البيئتين اذا كانه سين
 الدابة دونه الوقتية أو فوقها يكون مخالفا للوقتية
 والمراد بالشكال عدم ظهور سين الدابة كما قال
 ابيه الملك على الجمع في باب ما يدعيه الرجلان فانه
 أشكل أي لم يظهر سين الدابة اه واختلفت
 عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سين الدابة
 للوقتية قال في الهداية في باب ما يدعيه
 الرجلان انه خالف سين الدابة للوقتية بطلت
 البيئات كذا ذكره الحاكم ونبهه الكافي والزيا في غاية
 البيان والبدائع وقال محمد والاصح أنه تكون
 الدابة

الدابة بينهما لانه اذا خالف سين الدابة
 للوقتية أو اشكل سقط اعتبار ذكر الوقت فينظر
 الى مقصودها وهوايات الملك في الدابة وقد
 استويا في الدعوى والجهة فوجب القضاء بها بينهما
 نصفه كذا في الكافي كما حقه جوى زادة في تحرياته
 وفي آخر الفصل الثامن من الفصولية التارخ
 في الشايع لغو على كل حال أرخا سواء أو مختلفيه
 أو لم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط وقال
 المولى الشريف بقاض زادة أخذاه كلام صاحب
 البدائع بأنه مخالفة السن للوقتية مكذب الوقتية
 لا مكذب البيئتين فاللزم منه سقوط اعتبار
 ذي الوقت لا سقوط اعتبار اصل البيئتين لئلا
 لم يتيقنه بكذب أحد البيئتين لجواز انه يكونه سين
 الدابة موافقا للوقتية ولم يعرف الناظر كما أشار
 إليه الرضوي في محيطه وقد شاهدنا أنه بعض أهل
 النظر نظر في سين فرس وقال انه سنة اثبات
 ونصف وكانه سنة ثلث ونصف فاذا تقررت
 هذا عام انه اذا لم يثبت الوقت فصار كما مر آنفا
 عنه الفصولية كذا حقه جوى زادة في تحرياته اه
 وقال قاض خاين في آخر فصل دعوى
 المنقول وانه خالف سين الدابة للوقتية وفي رواية

يقضى لهما وفي رواية تبطل البيئات اه
وكذا في خزائن الكل وفي الناس من العمادية وفي
الرابع عشر من الاستروخنية كما في الحاشية ٢
والظاهر من كلام قاضي زاده انه زعم القضاء
بينهما لانه قال — في أول كتابه وفيما كثر
فيه من الاقوال من المتأخرين اختصرت على
قول اوقوليه وقدمت ما هو اظهر واقتضت
بما هو اشد — الريلبي في ش ٢
أكثر نقلا عن المبوط والاصح انهما لا يبطلانه
بل يقضى بينهما إذا كانا خارجيه أو كانت في ايديهما
وان كانت في يد أحدهما يقضى به لذي اليد ٢
وهكذا ذكر محمد وآب ما ذكره الحاكم
بقوله بطلت البيئات فهو قول بعصه الشايخ
وهو ليس بشئ اه واعتقد صاحب الدرر
ما في الريلبي وقال — كما في الريلبي وقول
الريلبي ظاهر الرواية وهو اختيار الرثمة الثالثة
كما في معراج الدراية وفي رضاء البحر انه الفتوى
إذا اختلفت كانه الترجيح بظاهر الرواية ٢
تمت النقول من تحريرات المرحوم أنقروى
افدى عليه الرحمة

ادعيا عيناً شاحاً والعدا في يد
أحدهما

أحدهما
لم يؤرخا — ادعيا الملك بسبب عملهما
فيما لا يتكرر منه المتاع قضى به لذي اليد وان
ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقوم
قضى به لذي اليد
أرخا وان خا واحداً — ادعيا الملك بسبب
عملهما فيما لا يتكرر منه المتاع قضى به لصاحب اليد
ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب
الولادة من الحيوان والرقوم انه واقف يسه المولد
للوقت الذي ذكر قضى به لذي اليد وان لم
يوافقه بانه اشكل وخالفها قضى به لذي اليد
كذلك

أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
انه ادعيا الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر منه
المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ فيه
وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان
والرقوم انه واقف يسه الدابة لتاريخ أحدهما
قضى به لمه وافقه سنة وان لم يوافقه بانه اشكل
عليهما قضى به لذي اليد فانه اشكل على أحدهما ٢
قضى به لمه اشكل عليه وان خالف سنة ٢
للموقتيم قضى به لذي اليد وان خالف لأحد الوقتين

قضى به الآخر
أو أرخ أحدهما إلا الآخر - أنه ادعى
الملك بسببها فيما لا يتكرر من المتاع قضى
لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ فيه وإن ادعى
الملك سبب الولادة من الحيوان والرقوع أنه
واقعه سن المولود لتاريخ المورخ قضى به
للمورخ وأنه لم يوافق بأنه أشكل عليها قضى به
لذي اليد وأنه خالف سنه لوقت المورخ
يقضى به لم لم يورخ لأنه إذا كان سن الدابة
مخالفاً لأحد الوقتين وهو شك في الوقت الآخر
قضى به لم أشكل عليه وهو لم يورخ
قال محمد في الأصل إذا ادعى الرجل دابة
في يد غيره أنها ملكه نجت عنه وأقام عليه
البينة وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك
القياس أنه يقضى بها للخارج وفي الاستحسان
يقضى بها لصاحب اليد سواء أقام صاحب اليد
البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده
وفي الهداية وهذا هو الصحيح في أوائل الثاني
عشر من دعوى التارخانية هذا إذا لم يورخا
وإن أرخا قضى بها لصاحب اليد إلا إذا كان سن
الدابة مخالفاً لوقت صاحب اليد موافقاً لوقت
الخارج

الخارج فحينئذ يقضى للخارج في الثاني عشر من
دعوى المحيط ولا عبارة للتاريخ مع النتائج إلا
إذا أرخا وقتهم مختلفين ووافق سن الدابة
تاريخ الخارج فإنه يقضى بها للخارج وإن وافقه
تاريخ ذي اليد أو كان شكلاً أو مخالفاً قضى
به لذي اليد كما في دعوى الوجيز هذا إذا كان
سن الدابة مخالفاً للوقتين أو إذا كان
سن الدابة مخالفاً لأحد الوقتين فلا يخلو منه أنه
يكون موافقاً أو مخالفاً أو شكلاً للآخر فإنه كان
موافقاً فلما مر حكمه أنفاً قضى له واقعه وإن كان
مخالفاً فإنه كان مخالفاً للوقتين قضى بها لذي اليد
كما مر وإن كان شكلاً قضى له أشكل عليه كما
ذكر في التارخانية والمحيط بطلاناً إذا كان
سن الدابة مخالفاً لأحد الوقتين وهو شك
في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي
أشكل سن الدابة عليه أه إن أرخ كلاهما
وإن أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر وكان سن
الدابة مخالفاً لتاريخ المورخ يقضى له لم يورخ
لأنه بالطريق الأولى أنه يكون شكلاً على أنه لم
يورخ لأنه لم يورخ أبهم وقته فتحقق الإشكال
بينه وبين سن الدابة بالطريق الأولى فيقضى

بالدابة لعمد أشكال عليه سن الدابة وهو سه لعم
يورخ وانه أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر وكان سن
الدابة ~~شكلا~~ عليها قضى بها لذي اليد كما حققه
جوى زاده اه وفي باب دعوى الرجلين
سه ملحق بالدابة وانه برهن خارج وذو يد على
النتاج فذو اليد أولى وكذا لو برهن كل على تلقى
الملك سه آخر وعلى النتاج عنده اه يعنى
لو كان النتاج ونحوه عنده بالعه فذو اليد أولى
كما كان السبب عنده لانه بينة ذى اليد
قامت على اولية الملك فلا يثبت للخارج الدابة تلقى
منه كما صرح به فى الدرر والفرغ فى باب دعوى
الرجلين وفى الهداية فى باب ما يدعيه الرجلان
ولو تلقى كل واحد منهما الملك سه رجل على حدة
واقام البينة على النتاج عنده فهو بمنزلة مالواثامها
على النتاج عنده اه وسواء كان كل واحد منهما
بشراء او هبة او بصدقة مقبوضتين كما
أشير اليه فى الثانى من شرائات البرازية فى آخر
فصل دعوى المنقول سه قاضى زاده ع
فى يد رجل أقام رجل البينة انه عبده اشتراه سه
فلاسه وانه ولد فى ملك بالعه واقام ذو اليد
البينة انه عبده اشتراه سه فلام آخر وانه ولد
فى ملك بالعه فلاسه فانه يقضى بالعبودية اليد
لانه

لانه كل واحد منهما ادعى نتاج بالعه ودعوى
نتاج بالعه كدعوى نتاج نفسه فيقضى ببينة
ذو اليد اه لانه كل واحد منهما الخارج وذو اليد
خصم فى اثبات نتاج بالعه كما أنه خصم فى اثبات
الملك له ولو حضر البائنه واقام البينة على
النتاج كان صاحب النتاج أولى فكذا سه قام
مقامها كما صرح به الزيايى وفى الدرر
فى باب دعوى الرجلين قال فى الذخيرة والحاصل
انه بينة ذى اليد على النتاج انما ترجح على بينة الخارج
على النتاج او على مطالعة الملك بالعه ادعى ذو اليد
النتاج وادعى الخارج النتاج او ادعى الخارج
ملكاً مطبقاً اذا لم يدع الخارج على ذى اليد نحو
النصب او البوديعة او الدجاجة او الرهه او
المارية او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فاعلم
ذلك فبينه الخارج أولى وقال فى
فى العارية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه
ابو الليث فى باب دعوى النتاج سه المبسوط
ما يخالف المذكور فى الذخيرة فقال
دابة فى يد رجل أقام آخر بينة ان له ابنته اجرها
سه ذى اليد أو عارها منه أو رهها إياه وذو اليد
أقام بينة ان له ابنته نجت عنه فانه يقضى بها

شركة

الألوكة

www.alukah.net

من زيد والآخر رهناً أو هبة منه	أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً
لم يؤرخا	واحد	أحدهما أسبق	لا الآخر
يقضى لزيد	يقضى لزيد	يقضى للأسبق	يقضى لزيد

ادعى ملكاً بسببين مختلفين من اثنين والعين في يد ثالث	أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً
شراء من زيد والآخر هبة من عمرو	واحد	أحدهما أسبق	لا الآخر
لم يؤرخا	يقضى بينهما كما في الملك المطلق	يقضى بينهما كما في الملك المطلق	يقضى بينهما كما في الملك المطلق

ادعى

ادعى ملكاً بسببين مختلفين من اثنين والعين في يدهما بأن ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر هبة من عمرو ولم يؤرخا

أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً	أو أخا تاريخاً
أحدهما أسبق	واحد	أحدهما أسبق	لا الآخر
يقضى بينهما كما في الملك المطلق	يقضى بينهما كما في الملك المطلق	يقضى بينهما كما في الملك المطلق	يقضى بينهما كما في الملك المطلق

ادعى ملكاً بسببين مختلفين من اثنين والعين في يد أحدهما بأن ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر هبة من عمرو

صدقة وقبضا منه آخر فهو بينهم أرباعا عند استواء
 الحج اذا اتفقوا الملك منه ملكهم فكانهم حضروا
 ولا يبرهنوا على الملك المطاعه في آخر الفصل الثامن
 منه الفصولية عقيب هذه المسئلة وان ادعى
 أحدهما الشراء منه زيد والأخرهبة منه الآخر والصحيح
 في يد ثالث قضى بينهما وكذا انه ادعى ثالث ميراثا
 عنه أبيه وادعى رابع صدقة منه آخر قضى
 بينهم أرباعا وانه كانت العيبه في يد أحدهما يقضى
 للمخرج إلا في سبعة التاريخ وانه كانت في أيديهما
 يقضى بينهما إلا في أسبوع التاريخ فهو له وهذا اذا
 كانه المدعى مما لا يقسم كالعبيد والدابة وأما
 في ما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى للمدعى
 الشراء منه القروي في دعوى الرجلين بسببهم
 مختلفه نقلا منه دعوى المحيط للخصي في فصل
 في اختلاف البيئات في البيع والشراء مخصصا
 وانما يصح انه يقضى بينهما لو كانت المدعى
 مما لا يحتمل القسمة اما المحتمل فيقضى بالكل للمدعى
 الشراء والصحيح في الرهبة انه يقضى بينهما
 سواء كانه المدعى مما يحتمل القسمة أو لا
 اذا شيوخ الطاري مما لا يفد الرهبة
 والتصدقه في الصحيح ويفد في الرهبة في آخر
 الفصل

الفصل الثامن من الفصولين ٢ ٢
 والله سبحانه وتعالى اعلم
 تمت هذه الرسالة الشريفة نسخا
 في يوم السبت المبارك ٣٠ من شهر
 ربيع الأول سنة ١٢٧١ هجرية على
 صاحبها افضل الصلاة وأتم التحية وذلك
 بقلم الفقير الى مولاه الفتي محمد

ابنه محمد بن محمد بن حميد

غفرله ولوالديه ولجميع

المسلمين آمين

آمين

==

من نسخة منطوقة ومحفوظة بمالكية الأثرية
 تحت رقم ٥٥١ نقه عن

يلفقه كاليفه استأخر هذا الكتاب جنيلا واحدا دمايه بيا